مجلة شهرية، محكمة متعددة التخصصات

تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم

القانونية، الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية

المدير المسؤول ورئيس التحرير: انس المستقل

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

العدد التاسع مزدوج The ninth double issue

يناير و فبراير 2026 January and February

الرقم المعياري الدولي : e-ISSN : 3085 - 5039

رقم الصحافة : Press number : 1/2025

9

مجلة المقالات الدولية

العدد تاسع مزدوج، يناير و فبراير 2026

e-ISSN : 3085 - 5039

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعد مجلة المقالات الدولية أن تضع بين أيدي القراء والباحثين العدد التاسع (المزدوج: يناير-فبراير)، وذلك في إطار رسالتها الهادفة إلى دعم البحث العلمي الرصين وتعزيز ثقافة النشر الأكاديمي الموثوق.

ونذكر بفخر بفهرسة المجلة ضمن معامل التأثير العربي (AIF) بما يمثله من اعتراف رسمي ومعيار أكاديمي معتبر، كما نعتز باستمرار إدراجها ضمن International Scientific Indexing (ISI) بما يعكس ثقة المجتمع العلمي في جودة ما ننشره ويسهم في توسيع انتشار بحوثنا وتعزيز أثرها العلمي.

وإذ نقدم هذا العدد بما يزخر به من بحوث ودراساتٍ متنوعة، نؤكد التزامنا الدائم بـتحكيم علمي صارم، وأخلاقيات بحثية راسخة، ومعايير ثابتة للجودة والشفافية.

وقد اخترنا إصدار هذا العدد بصيغة مزدوجة (يناير-فبراير) لإتاحة وقت كاف لاستكمال التحكيم والمراجعات التحريرية بدقة أعلى، وتجميع المواد العلمية المقبولة في إصدار أكثر اتساقا وتوازنا، بما يضمن جودة أفضل وانتظاما أوضح في النشر. والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

e-ISSN : 3085 - 5039

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

IAJ

مجلة علمية، شهرية، محكمة متعددة التخصصات، تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية.

الرقم المعياري الدولي: ISSN : 3085 - 5039 رقم الصحافة : Press number: 2025 / 1 العدد 9، مزدوج يناير و فبراير 2026

اللجان العلمية

أنس المستقل

المدير المسؤول ورئيس التحرير

الهيئة الإستشارية

د. يونس وحالو

نائب العميد المكلف بالبحث العلمي والتعاون الجامعي كلية العلوم القانونية والسياسية جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

د. المختار الطبطبي

نائب العميد المكلف بالشؤون البيداغوجية كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية بعين السبع جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. رشيد المدور

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء عضو المجلس الدستوري سابقا مدير مجلة دفاتر برلمانية

د. سعيد خمري

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مدير مختبر القانون العام وحقوق الإنسان

د. كمال هشومي

أستاذ جامعي جامعة محمد الخامس بالرباط المنسق البيداغوجي لماستر الدراسات السياسية والمؤسساتية المعمقة

د. مهند العيساوي

مستشار رئيس مجلس النواب العراقي لشؤون الصياغة التشريعية أستاذ القانون العام الدولي في الجامعة العراقية

د. المهدي منشيد

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

Riccardo Pelizzo

نائب العميد المكلف بالشؤون الأكاديمية بجامعة نزاربايف بكازاخستان

دة. وفاء الفيلالي

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي جامعة محمد الخامس بالرباط

دة. صليحة بوعكاكة

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

لجنة التقرير والتحكيم

د. طه لحميداني

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي محمد الخامس بالرباط

د. عبد الحق بلفقيه

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

د. بدر بوخلوف

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس المدير التنفيذي للمركز الوطني للدراسات القانونية والحقوقية

دة. حكيمة مؤدن

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مديرة مجلة إصدارات

د. احمد ميساوي

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. إبراهيم رضا

أستاذ جامعي كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض بمراكش

د. زكرياء أقنوش

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

د. أحمد أعراب

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. إبراهيم أيت وركان

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

د. محمد ملاح

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. عبد الحي الغربة

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

محتويات العدد

إصدار العقوبات لدى هيئات التقنين ومبدأ فصل السلط أنس الزوين	3-15
حكامة شركة المساهمة ومكافحة تضارب المصالح عبد الكريم ازريكم و بدر اسريفي	16-38
من سيادة النص إلى سيادة القرار: جدلية الدولة والتراب في المغرب : مقاربة سوسيوسياسية للدورات الاستثنائية بجماعة أكادير يوسف دعي و حميد أوفقير	39-65
الفاعلون في تقييم السياسات العمومية الصحية حميد كلة	66-88
التدبير المندمج للساحل الأطلنطي الجنوبي، تطورخط الساحل وسبل المحافظة عليه" إقليم العيون انموذجا" محمد أهل عبد القادر و محمد كارا	89-102
استشراف المستقبل في التصور الإسلامي:من منطق الغيب إلى فقه المآلات عظمي أكرم	103-135
إصدار العقوبات لدى هيئات التقنين ومبدأ فصل السلط عبد الله قرير	136-150
مأزق الوساطة الدولية في الحروب المعاصرة: تعدد الوسطاء وتضارب الأجندات و أثره على فرص التسوية سليمان بولعيد	151-166
حوارحول اللغة بين نورالدين عيوش وعبد الله العروى: تواصل أم تأثير رجاء مسو و هدار مصطفى	167-177
تجسيد ا التحقيق الرقمي و أثره في مكافحة الجر ائم الإلكترونية محمد المهدي الميموني	178-214

تعيين المسير في الشركة ذات المسؤولية المحدودة بشريك وحيد بين التجربة العمانية والمغربية سالم بن سعيد بن خميس الهاشمي	215-228
العلاقة التكاملية بين المجلس الأعلى للحسابات والسلطة التشريعية في منظومة الرقابة المالية هاجر خالص	229-242
لعلاقة دور التحكيم فى تسوية منازعات عقود الاستثمار: الرهانات والتحديات حنان لكحال	243-262
إشكالية العقل في فلسفة الدين: العقل المجرد والنقد التداولي محمد امشيش	263-279
علاقة المؤسسة الملكية بالحكومة على ضوء دستور 2011 المهدي الزوات	280-316
الثـورة الرقميـة وتأثيـرها على مهنة المحامـاة ربيعـة الزعـداني	317-329
المرض بين المعطى الطبيعى والهشاشة السوسيو-اقتصادية: دراسة ميدانية لدور المجتمع المدنى فى التكفل بالمتعايشين مع السيدا بفاس سعيد البدري	330-358
La souveraineté numérique à l'ère des technologies de l'information Achraf BOUMLIK	359-374

International Articles Journal
مجلة المقالات الدولية
A peer-reviewed, multidisciplinary journal
مجلة محكمة، متعددة التخصصات
Issue 9, January and February 2026
العدد 9، مزدوج يناير و فبراير 2026
IAJ

مأزق الوساطة الدولية في الحروب المعاصرة:
تعدد الوسطاء وتضارب الأجندات وأثره على فرص التسوية

The Dilemma of International Mediation in Contemporary Wars: Mediator Proliferation, Conflicting Agendas, and Their Impact on Settlement Prospects

سليمان بولعيد
دكتور في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة عبد المالك السعدي، تطوان

Solaiman BOULAID
Doctor of Political Science and International Relations Abdelmalek Essaadi University, Tetouan

المستخلص:

يحلل المقال أزمة الوساطة الدولية في الحروب المعاصرة، حيث تتكاثر المبادرات والوسطاء بينما تتعثر التسويات أو تبقى هشة. ويطرح أن الفشل لا يعود فقط إلى تصلب أطراف النزاع، بل إلى تحول بنية الحرب نفسها واضطراب بنية الوساطة. فالنزاعات أصبحت شبكية، متعددة الفاعلين والمستويات، وتغذيها مصالح اقتصاد الحرب. كما يؤدي تعدد الوسطاء والمنابر إلى تجزئة المسارات وتضارب المرجعيات واتاحة التسوق التفاوضي. ويعرض المقال مفاهيم الوساطة وأنماط الوسطاء وحدود الشرعية والحياد، ثم يفسر التعثر بالحروب بالوكالة وتعدد القرار، ويقترح حوكمة تفاوضية موحدة، ومسارا متعدد المستويات، وآليات تحقق ومراقبة وتدرجا يبني تسوية مستدامة قابلة للتنفيذ والقياس بدلا من منطق المبادرات نحو منطق النتائج.

الكلمات المفتاحية:

النموذج التنموي الجديد ؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛ العدالة المجالية ؛ الرأسمال البشري ؛ الابتكار والاستثمار ؛ الحكامة؛ الاستدامة البيئية ؛ الإصلاحات القانونية.

Abstract :

The article analyzes the dilemma of international mediation in contemporary wars, where initiatives and mediators multiply while settlements fail or remain fragile. It argues that failure stems not only from rigid conflict parties, but also from a double crisis: transformations in the structure of modern war and disorder within mediation itself. Conflicts have become networked, multi-actor, and multi-level, sustained by war economies. Meanwhile, multiple mediators fragment tracks, create conflicting references, and encourage forum shopping. The article proposes mediation governance, a unified multi-level process, verification and monitoring mechanisms, and gradual steps that turn partial gains into measurable, enforceable, and sustainable peace.

Keywords :

The new development model; economic and social development; spatial justice; human capital; innovation and investment; governance; environmental sustainability; legal reforms.

مقدمة :

أصبحت الوساطة الدولية، خلال العقود الأخيرة، إحدى أكثر أدوات إدارة النزاعات حضورا في خطاب المنظمات الدولية والدول الفاعلة ومراكز التفكير، باعتبارها خيارا "أقل كلفة" من التصعيد العسكري، وأكثر مرونة من المسارات القضائية أو ترتيبات الإكراه الصريح. غير أن المشهد الراهن للحروب المعاصرة يكشف مفارقة لافتة: تزايد مبادرات الوساطة لا يقابله بالضرورة ارتفاع في معدلات التسوية، بل كثيرا ما ينتهي الأمر إلى مسارات متوازية، ومبادرات متنافسة، واتفاقات جزئية قصيرة الأمد، أو انهيار سريع لترتيبات وقف إطلاق النار. هذه المفارقة لا تختزل في ضعف الإرادة السياسية عند أطراف النزاع فحسب، بل ترتبط أيضا بطبيعة البيئة الاستراتيجية التي تتحرك داخلها الوساطة، وبالتحولات البنيوية التي أصابت النزاعات نفسها من حيث تعدد الفاعلين، وتنامي الحروب بالوكالة، وتداخل الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية، وظهور اقتصاد حرب يغذي استمرار العنف ويجعل "السلام" أقل جاذبية لبعض المنتفعين (Wallensteen, 2015; Paffenholz, 2014).

تقوم الوساطة – من حيث المبدأ – على فرضية أن طرفا ثالثا قادرا على التواصل والتأثير يمكنه تيسير التفاوض وتخفيض كلفة عدم الاتفاق، عبر الحوافز أو الضمانات أو الضغط أو هندسة جدول الأعمال. وقد طورت أدبيات الوساطة نماذج تفسيرية عديدة لنجاحها أو فشلها، مثل مقاربة "نضج النزاع" التي تربط فرص التسوية بتوافر لحظة إدراكية لدى الأطراف بأن استمرار الحرب بات "مكلفا" وأن بدائل التسوية أصبحت أكثر عقلانية (Zartman, 2001)، ومقاربات تركز على استراتيجية الوسيط وأدواته ونوعية تفويضه وشرعيته (Bercovitch & Rubin, 1992; Crocker, Hampson, & Aall, 1999). إلا أن هذه الأدبيات، رغم أهميتها، تواجه اليوم تحديا تفسيريا إضافيا: تعدد الوسطاء وتضارب أجنداتهم وما ينشأ عنه من "تجزئة الوساطة" (fragmentation) أو "منافسة المبادرات"، بما يضعف وحدة المسار التفاوضي ويشجع أطراف النزاع على انتهاج "تسوق الوساطات" بحثا عن وسيط أكثر انحيازا أو أقل إلزاما (Touval & Zartman, 2001).

في هذا السياق، يهدف هذا المقال إلى تفكيك "مأزق الوساطة الدولية" في الحروب المعاصرة، عبر التركيز على ثلاث حلقات مترابطة: (1) كيف ينتج تعدد الوسطاء – دولا ومنظمات وفاعلين غير حكوميين – مسارات متوازية تربك الترتيب التفاوضي بدل أن تعززه؟ (2) كيف يؤدي تضارب الأجندات (الجيوسياسية، الأمنية، الاقتصادية، والرمزية) إلى إعادة تعريف الوساطة من أداة للتسوية إلى ساحة تنافس نفوذ؟ (3) وكيف ينعكس ذلك على شروط نجاح الوساطة من حيث وقف إطلاق النار، وترتيبات الأمن، وبناء الثقة، وضمانات التنفيذ؟ وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن تعثر الوساطة لا يعود فقط إلى "تعنت" الأطراف، بل إلى بنية "الحوكمة التفاوضية" ذاتها: أي غياب التنسيق بين الوسطاء، واختلال الشرعية والتفويض، وتنازع المرجعيات، وضعف الضمانات التي تربط الاتفاق بالتنفيذ القابل للتحقق (Crocker et al., 1999; Paffenholz, 2014).

وتتجلى أهمية هذا الموضوع علميا وعمليا في كونه يلامس إحدى القضايا المركزية في العلاقات الدولية المعاصرة: كيفية إدارة نزاعات باتت عابرة للمستويات (داخلية/إقليمية/دولية)، وتتحرك فيها أطراف حكومية وغير حكومية، وتتداخل فيها اعتبارات الأمن والهوية والموارد، بما يعقد الحلول الشاملة ويفتح المجال أمام تسويات جزئية أو "وقف هش لإطلاق النار" سرعان ما ينهار. كما أن فشل الوساطات المتكررة ينعكس مباشرة على شرعية المؤسسات الدولية، ويؤثر في تصور المجتمعات المحلية لجدوى المسارات السلمية، ويطيل أمد المعاناة الإنسانية ويزيد من كلفة إعادة الإعمار لاحقا (Wallensteen, 2015).

وتسعى الدراسة للإجابة عن الإشكالية الرئيسة الآتية: لماذا تتعثر الوساطة الدولية في الحروب المعاصرة رغم اتساع المبادرات وتزايد الفاعلين الوسيطين؟ وتتفرع عنها أسئلة فرعية، من قبيل: ما حدود شرط "الحياد/الانحياز" في سياقات الاستقطاب الدولي؟ وكيف يؤثر تعدد الوسطاء على سلوك الأطراف المتحاربة (التشدد، المماطلة، أو الانسحاب التكتيكي)؟ وما الذي يجعل "تنسيق الوسطاء" ضرورة منهجية وليس مجرد خيار إداري؟ ثم ما هي الشروط العملية التي يمكن أن ترفع فرص التسوية: توحيد المسار، أو توزيع أدوار الوسطاء، أو تصميم ضمانات تنفيذ أكثر صلابة؟

منهجيا، يعتمد المقال مقاربة تحليلية-تفسيرية، تستند إلى الأدبيات النظرية في الوساطة وتسوية النزاعات، مع توظيف مفاهيم مثل "نضج النزاع"، و"تجزئة الوساطة"، و"الحوكمة التفاوضية"، و"ضمانات التنفيذ"، وتحليلها في ضوء خصائص الحروب المعاصرة (Zartman, 2001; Touval & Zartman, 2001). كما يستفيد المقال من قراءة مقارنة لخبرات وساطة دولية في نزاعات حديثة (دون حصرها في حالة واحدة) بهدف استخراج أنماط متكررة في أسباب التعثر، مثل تنازع الشرعيات، وتعدد المنابر التفاوضية، وغياب التراتبية بين المسارات، وضعف الربط بين اتفاقات وقف إطلاق النار وترتيبات أمنية قابلة للمراقبة.

وبناء على ذلك، ينتظم المقال وفق تصميم ثنائي: يتناول (المبحث الأول) الإطار المفاهيمي والنظري للوساطة الدولية وشروط نجاحها، من خلال تحديد المفاهيم والتمييز بين أنماط الوسطاء وأدواتهم، ثم يناقش (المبحث الثاني) مأزق الوساطة في الحروب المعاصرة عبر تحليل أسباب التعثر ومداخل التجاوز، خصوصا ما يتعلق بتنسيق الوسطاء، وهندسة مسار تفاوضي واحد، وبناء ضمانات تنفيذ تدريجية تخرج الوساطة من دائرة المبادرات المتنافسة إلى مسار تسوية قابل للصمود.

المبحث الأول:
الإطار المفاهيمي والنظري للوساطة الدولية في النزاعات المعاصرة

يؤسس هذا المبحث للجانب المفاهيمي والنظري الذي يسمح بفهم لماذا تنجح الوساطة أحيانا وتتعثر أحيانا أخرى، بعيدا عن التفسير الذي يحصر الفشل في إرادة الأطراف وحدها. لذلك سيتم التدرج عبر محورين مترابطين: (أولا) ضبط مفهوم الوساطة وتمييزها عن غيرها من آليات تسوية النزاعات، مع إبراز وظائفها وحدودها في بيئات صراعية متحولة، و(ثانيا) تحليل أنماط الوسطاء وأدواتهم وشروط الفعالية (الشرعية، التفويض، الموارد، القدرة على التأثير)، بما يمهد لفهم المعضلات العملية التي ستناقش ضمن المبحث الثاني (Bercovitch & Rubin, 1992).

المطلب الأول: مفهوم الوساطة وتمييزها عن التفاوض والتحكيم والمساعي الحميدة

يروم هذا المطلب وضع تعريف إجرائي للوساطة يركز على جوهرها كتدخل طرف ثالث لتيسير التفاوض وتقريب المواقف وصياغة خيارات التسوية، ثم إبراز الفوارق الدقيقة بينها وبين التفاوض المباشر والمساعي الحميدة والتحكيم؛ لأن الخلط بين هذه الآليات يفضي غالبا إلى توقعات غير واقعية حول ما تستطيع الوساطة إنجازه وحدود إلزامها. وعليه سيتناول المطلب: (أولا) محددات الوساطة ووظائفها الأساسية، ثم (ثانيا) عناصر التمييز بين الوساطة وباقي الآليات من حيث درجة التدخل وطبيعة الإلزام وموقع الطرف الثالث في صناعة الحل (Crocker, Hampson, & Aall, 1999).

الفقرة الأولى: مفهوم الوساطة الدولية ومداخلها التحليلية في النزاعات المعاصرة

تفهم الوساطة الدولية، في معناها الإجرائي الدقيق، بوصفها تدخل طرف ثالث يهدف إلى تيسير مسار تفاوضي بين أطراف نزاع، عبر إدارة التواصل، وصياغة المقترحات، وبناء سلالم تنازل متبادل، وتوفير ضمانات أو حوافز تخفض كلفة التسوية مقارنة بكلفة استمرار الصراع. وتتميز الوساطة عن التفاوض المباشر بوجود طرف ثالث يملك وظيفة "الهندسة الإجرائية" لمسار الحوار، وعن المساعي الحميدة بكونها لا تكتفي بتقريب الأطراف أو جمعهم على طاولة واحدة، بل تمتد إلى إدارة المحتوى التفاوضي وصناعة الخيارات، بينما يظل التحكيم مسارا مختلفا من حيث الطبيعة الإلزامية للحكم الصادر (United Nations, 2012).

ومن زاوية المداخل النظرية، يمكن قراءة الوساطة عبر ثلاثة مستويات متكاملة:

مستوى بنيوي يربط فرص الوساطة ببنية النظام الدولي ودرجة الاستقطاب؛ فكلما اشتدت المنافسة بين القوى الكبرى تحولت الوساطة من "أداة تسوية" إلى ساحة تنافس نفوذ، بما يخلق وساطات متوازية ومعايير متعارضة للشرعية (ASPR, 2025).

مستوى فاعلي ينظر إلى الوساطة باعتبارها تفاعلا بين وسيط وأطراف النزاع، حيث تتأثر فعالية الوسيط بموارده وعلاقاته وقدرته على توليد "صفقة ممكنة" في ظل حساسيات السيادة والاعتراف (United Nations, 2012).

مستوى إجرائي-حوكمي يركز على تصميم العملية: من يشارك؟ ما قواعد الحوار؟ كيف تدار المعلومات؟ ما هي مسارات العمل (سياسي/أمني/إنساني/اقتصادي)؟ هنا تظهر إشكالية "تجزئة الوساطة" أو "تفكيكها محليا" عندما تتعدد القنوات دون إطار جامع، فتصبح العملية أقل قابلية للتراكم وأكثر عرضة للمزايدات (Böhmelt & others, 2025).

وتؤكد الخبرات الحديثة أن التحول الرقمي أضاف بعدا جديدا لهذا المستوى الإجرائي، إذ صار "المجال المعلوماتي" جزءا من بيئة الوساطة: الشائعات، والتحريض، وإدارة الرأي العام، ما يفرض على الوسطاء التفكير في تواصل استراتيجي يحد من تقويض الثقة أثناء المفاوضات (Swisspeace & UN, 2023). وبذلك لا تعود الوساطة مجرد "جلسات تفاوض"، بل تصبح تصميما مؤسسيا لمسار متعدد المكونات، يوازن بين السرية اللازمة للتنازل، والشفافية الضرورية لضمان الشرعية المجتمعية.

الفقرة الثانية: شروط نجاح الوساطة وحدودها: من "نضج النزاع" إلى ضمانات التنفيذ

لا تنجح الوساطة لأن الأطراف "دخلت حوارا" فقط، بل لأن شروطا محددة تجعل التسوية ممكنة وقابلة للاستمرار. أول هذه الشروط هو القبول (Consent) بمعناه العملي: استعداد الأطراف للاعتراف بالمسار وبالوسيط وبالحد الأدنى من قواعد اللعبة، لأن غياب القبول يحول الوساطة إلى مجرد "واجهة دبلوماسية" تستعمل لكسب الوقت أو تحسين الصورة (United Nations, 2012). وثانيها شرط الملاءمة الزمنية أو ما تسميه الأدبيات بلحظة "النضج" حين يدرك الأطراف أن استمرار الحرب يفضي إلى طريق مسدود مكلف، وأن التسوية أقل خسارة من الرهان العسكري المفتوح؛ ورغم أن هذا المفهوم كلاسيكي، إلا أن تطبيقه اليوم أصبح أكثر تعقيدا بسبب اقتصاد الحرب وتعدد الرعاة الخارجيين، ما يجعل بعض الفاعلين أقل حساسية لـ"الكلفة" وأكثر قابلية لإطالة النزاع (Zartman, 2000).

أما الشرط الثالث فيتعلق بالحياد/عدم الانحياز بوصفه وظيفة لا شعارا: الوسيط لا يشترط أن يكون "محايدا أخلاقيا"، بقدر ما يشترط أن يكون موثوقا إجرائيا وقادرا على بناء توازن في الضمانات وتطمين المخاوف الوجودية للأطراف (United Nations, 2012). ويظهر هنا مأزق معاصر: عندما تتعدد الوسطاءات ذات الأجندات المتنافسة، تميل الأطراف إلى "تسوق الوساطات" واختيار المسار الذي يمنحها مكاسب تفاوضية أكبر أو التزامات أقل، فتضعف وحدة العملية وتتشظى المرجعيات، وهو ما يفسر تعثر الكثير من المبادرات في النزاعات عالية الاستقطاب (ASPR, 2025).

ويعد شرط الشمول/الإدماج عاملا حاسما لدوام الاتفاقات، لا سيما في النزاعات الداخلية المعقدة؛ فالاتفاق الذي يبرم بين نخبتين دون تمثيل اجتماعي معقول أو دون إدماج منظم للفواعل المدنية قد ينجح في التوقيع لكنه يفشل في الصمود بسبب ضعف "الملكية المحلية" وغياب شبكات الإسناد المجتمعي

(Paffenholz, 2014). وقد توسعت في هذا الإطار أدبيات "الإدماج النوعي" (النساء/الشباب/الفاعلون المحليون) بوصفه ليس مجرد عد للمشاركين، بل اختبارا لقدرتهم على التأثير الفعلي في جدول الأعمال ومخرجاته (Berents, 2022).

وأخيرا، يبقى الشرط الأكثر حساسية هو ضمانات التنفيذ: فالكثير من الوساطات تتعثر لا في لحظة التوقيع، بل في مرحلة ما بعد الاتفاق حين يغيب إطار مراقبة وتحقق، أو حين لا تربط الالتزامات بحوافز وعقوبات تدريجية، أو عندما لا يصمم المسار الأمني (وقف إطلاق النار/ترتيبات أمنية/إدارة السلاح) بطريقة قابلة للقياس والتحقق. وتؤكد تقارير الممارسة أن نجاح الوساطة يرتبط بوجود "بنية متابعة" تحول الاتفاق من نص سياسي إلى برنامج تنفيذ تراقبه جهات واضحة وتسانده موارد وآليات فض نزاع أثناء التنفيذ (HD Centre, 2021).

وعليه، يمكن القول إن وساطة الحروب المعاصرة تتطلب انتقالا من منطق "جمع الأطراف" إلى منطق هندسة عملية تسوية: ضبط القبول، قراءة لحظة النضج، بناء ثقة إجرائية، إدماج نوعي يعزز الشرعية، ثم ضمانات تنفيذ تقاوم الانهيار—وهي عناصر ستتجسد بصورة أكثر حدة عند مناقشة تعدد الوسطاء وتضارب الأجندات في المبحث الثاني.

المطلب الثاني: أنماط الوسطاء وأدواتهم وحدود الشرعية والحياد

يتجه هذا المطلب إلى تفكيك "من يتوسط؟ وكيف يتوسط؟" بوصفه سؤالا حاسما لفهم تعثر الوساطات في الحروب المعاصرة. لذلك يعالج: (أولا) أنماط الوسطاء (دول، منظمات دولية/إقليمية، فاعلون غير حكوميين) وما يترتب عنها من اختلاف في الشرعية والتفويض والقدرة على التأثير، ثم (ثانيا) أدوات الوساطة (الحوافز، الضغوط، الضمانات، وتصميم العملية) وحدودها العملية في بيئات عالية الاستقطاب وتعدد الفاعلين (الأمم المتحدة، 2012).

الفقرة الأولى: أنماط الوسطاء: شرعية الوسيط بين التفويض والقدرة على التأثير

تبدو الوساطة، من حيث الظاهر، نشاطا دبلوماسيا واحدا؛ لكنها في العمق أنماط مختلفة تتباين فيها مصادر الشرعية وأدوات النفوذ. فالمنظمة الدولية (وخاصة الأمم المتحدة) تستند إلى شرعية معيارية نابعة من التفويض الدولي وقدرتها على توفير "مظلة" جامعة للأطراف، لكنها كثيرا ما تصطدم بقيود السياسة الكبرى داخل مجلس الأمن وبحساسية السيادة وبإشكال "الاعتراف" عندما يكون النزاع داخليا مع فواعل غير دولاتية (الأمم المتحدة، 2012). وفي المقابل، تتمتع الدول الوسيطة بمرونة أعلى وسرعة في الحركة والقدرة على تقديم حوافز مباشرة (سياسية/اقتصادية/أمنية)، غير أن شرعيتها تختبر دائما بسؤالين: هل هي "مقبولة" لدى الأطراف؟ وهل لديها مصلحة تدفعها للانحياز أو لتدوير الأزمة بدل حلها؟

وتظهر الخبرة العربية والدولية أن "الدولة الوسيطة" تنجح غالبا حين تملك ثلاثة عناصر مجتمعة: قنوات تواصل موثوقة مع الأطراف، وسمعة ضبط للسرية، وقدرة على تحويل الوعود إلى ضمانات. ويمكن

الاستئناس هنا بتجارب الوساطة القطرية التي تبرز كيف تستطيع دولة صغيرة نسبيا تعويض محدودية القوة الصلبة عبر أدوات مثل الاستضافة، وبناء منصات تفاوض، وتقديم حوافز/ترتيبات، وتوظيف شبكة علاقات متوازنة (القحطاني، 2021؛ البوعينين، 2025). لكن هذا النموذج يظل معرضا لقيود بنيوية: فكلما ارتفع الاستقطاب الدولي حول النزاع، تراجعت قدرة الوسيط المنفرد على فرض "وحدة مسار"، وازداد خطر تعدد المبادرات وما ينتج عنه من منافسة على الشرعية ومنح الأطراف هامش مناورة أكبر عبر الانتقال بين الوسطاء بحثا عن شروط أكثر ملاءمة.

أما الفاعلون غير الحكوميين (مثل مراكز الوساطة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية) فيملكون ميزة "التقنية" ومرونة الوصول في بعض السياقات، غير أن أثرهم غالبا يظل مشروطا بحدود التفويض وبالحاجة إلى وسيط قادر على ربط التسوية بمصادر ضغط أو حوافز قابلة للإنفاذ. لذلك تطرح، في الحروب المعاصرة، مسألة "هندسة الوساطة" بوصفها مزيجا بين الشرعية الدولية (لإضفاء الإطار)، والقدرة الإقليمية/الدولية (للتأثير)، والخبرة التقنية (لتصميم العملية)، بدل الاكتفاء بوسيط واحد يحمل وحده عبء نجاح التسوية.

الفقرة الثانية: أدوات الوساطة: من صناعة المسار إلى ضمانات التنفيذ (مع أمثلة عملية)

تتراوح أدوات الوساطة بين ما هو "ناعم" وما هو "صلب"، غير أن الفاصل الحقيقي ليس درجة القسوة، بل قابلية الأداة لتحريك حسابات الأطراف ثم تثبيت الالتزام. فالأداة الأولى هي تصميم العملية: تحديد جدول الأعمال، قواعد المشاركة، ترتيب المسارات (سياسي/أمني/إنساني)، وكيفية اتخاذ القرار داخل المفاوضات. هذه الأداة حاسمة لأن كثيرا من الإخفاقات تبدأ من "هندسة سيئة" تجعل التفاوض بلا بوصلة، أو تسمح بتعدد منصات متنافسة تفقد العملية تراكمها. ومن هنا تؤكد الأدلة الأممية أن الوسيط الفعال لا يكتفي بجمع الأطراف، بل يبني "معمارا تفاوضيا" يمنع الانزلاق إلى مفاوضات رمزية (الأمم المتحدة، 2012).

الأداة الثانية هي الحوافز: مساعدات اقتصادية، إعادة إدماج، تخفيف عزلة سياسية، أو وعود بترتيبات أمنية تطمئن مخاوف الأطراف. غير أن الحوافز تفقد أثرها إذا لم تربط بسقف زمني وبمؤشرات إنجاز واضحة، لأن أطرافا في الحروب المعاصرة قد تستفيد من "استمرار النزاع" عبر اقتصاد الحرب أو عبر مكاسب تفاوضية مؤجلة. أما الأداة الثالثة فهي الضغط (السياسي/الاقتصادي/الدبلوماسي)، وهي أداة فعالة حين يكون الوسيط قادرا على جعل "تكلفة التعطيل" أعلى من تكلفة التسوية؛ لكنها تصبح مصدرا للتعثر إذا فهمت كابتزاز يقوض الثقة ويشجع الأطراف على البحث عن وسيط بديل أقل إلزاما.

وتبقى الأداة الأكثر حساسية في سياقات الحرب هي الضمانات وآليات التحقق؛ إذ إن كثيرا من اتفاقات وقف إطلاق النار تنهار لأن النص يسبق القدرة على المراقبة. ولهذا ركزت التوجيهات الأممية الحديثة الخاصة بوساطة اتفاقات وقف إطلاق النار على ضرورة تصميم آليات للرصد والتحقق وتحديد الأدوار والمسؤوليات وتدفقات المعلومات، حتى لا يظل وقف إطلاق النار مجرد إعلان سياسي قابل للانهيار عند

أول اختبار (الأمم المتحدة، 2023). ويظهر ذلك عمليا في حروب تشهد تعدد فواعل مسلحة وتداخل جبهات واتهامات متبادلة؛ إذ بدون "آلية تحقق" تتعطل الثقة ويصبح كل طرف قاضيا وخصما في الوقت نفسه. لذلك تعد قابلية الاتفاق للتنفيذ مشروطة بتفاصيل تقنية: نقاط التماس، قنوات الإبلاغ، لجان مشتركة، ضمانات للوصول، ومعايير واضحة لاعتبار الانتهاك.

أخيرا، تظهر الممارسة أن نجاح الوساطة لا يتوقف على "قوة الأداة" بقدر ما يتوقف على تناسق الأدوات داخل استراتيجية واحدة: مسار تفاوضي منضبط، حوافز مرتبطة بمراحل، ضغط محسوب لا يهدم القبول، وضمانات تنفيذ قابلة للرصد. وعندما تغيب هذه الاستراتيجية—أو عندما تتعدد الوساطات بأدوات متعارضة—يتحول التفاوض إلى إدارة أزمة لا إلى حل لها، وهو ما يفسر "مأزق الوساطة" الذي سيستكمل تحليله في المبحث الثاني.

المبحث الثاني:
مأزق الوساطة في الحروب المعاصرة: أسباب التعثرومداخل التجاوز

ينتقل هذا المبحث من ضبط المفاهيم إلى تفكيك أسباب التعثر في الممارسة؛ إذ تظهر خبرات العقد الأخير أن المشكلة لا تكمن فقط في "صعوبة النزاع"، بل في بنية الوساطة نفسها حين تتعدد المنابر وتتضارب المرجعيات وتضعف قابلية الاتفاق للتنفيذ. لذلك يتناول المبحث: (أولا) آليات التعثر المرتبطة بتجزئة الوساطة وتنافس المبادرات وتضارب الأجندات، و**(ثانيا)** تعقد ساحات الحرب الحديثة (حروب بالوكالة، تعدد الفاعلين المسلحين، اقتصاد الحرب) بما يجعل التسوية أكثر هشاشة ويحتاج لضمانات تنفيذ أدق. (Clayton, 2025).

المطلب الأول: أسباب تعثر الوساطة: تعدد الوسطاء وتضارب الأجندات وتعقد ساحات الصراع

يركز هذا المطلب على تفسير "الفشل المتكرر" حين تتحول الوساطة إلى مسارات متوازية تتنافس على الشرعية، أو حين تتداخل مصالح الرعاة الخارجيين مع الحسابات الداخلية للأطراف، فتغدو العملية التفاوضية إدارة أزمة بدل حلها. وعليه سيتم تناول: (أولا) ظاهرة تجزئة الوساطة وتنافس المبادرات وما ينتج عنها من تسوق الأطراف للمسارات، ثم (ثانيا) أثر الحروب بالوكالة وتعدد الفاعلين المسلحين واقتصاد الحرب على إضعاف فرص التسوية. (Idris & Daqash, 2024).

الفقرة الأولى: تجزئة الوساطة وتنافس المبادرات: عندما يتحول تعدد الوسطاء إلى "سوق مسارات" بدل مسارواحد

في الحروب المعاصرة، لا يتجلى مأزق الوساطة فقط في صعوبة جمع الأطراف، بل في تعدد الوسطاء والمنابر بما ينتج عنه تنافس مبادرات بمرجعيات مختلفة، فتفقد العملية التفاوضية وحدتها، وتتحول "الوساطة" إلى حقل تنازع شرعية. وتفسر هذه الظاهرة بآليتين مترابطتين: الأولى أن الأطراف المتحاربة تتعلم سريعا كيف تستفيد من التعدد عبر تسوق الوساطات (forum shopping)، فتفاوض في منصة لتكسب

الوقت، وتلوح بمنصة أخرى للحصول على شروط أفضل، وتستخدم التضارب بين الوسطاء كأداة ضغط؛ والثانية أن الوسطاء أنفسهم قد يدخلون الوساطة بدوافع نفوذ ومكانة وتنافس إقليمي/دولي، لا فقط بدافع تسوية النزاع، فيتوسع عدد المبادرات بينما يتراجع الانضباط التفاوضي (Michiels, 2022).

تظهر الحالة السورية – من زاوية نمطية – كيف يمكن للمسارات المتوازية أن تنتج "إدارة نزاع" أكثر من إنتاج "حل نزاع": مسار أممي (جنيف) ومسار إقليمي-دولي (أستانا)، ومعه لقاءات وتنسيقات أخرى؛ والنتيجة أن تعدد المرجعيات (دستورية/أمنية/ميدانية) جعل كل مسار يشتغل بمنطق مختلف: أحدهما يركز على الإطار السياسي الشامل، والآخر ينزع إلى ترتيبات ميدانية وإدارة التوازنات على الأرض، بما يضعف مبدأ "وحدة المسار ووحدة المرجعية" (Beaujouan, 2024).

وفي ليبيا، يتخذ الأمر شكلا آخر: ليس مجرد مسارين، بل تعدد مسارات داخل العملية نفسها (سياسي/عسكري/أمني...)، مع مبادرات دولية موازية، ما يجعل نجاح الوساطة مرهونا بقدرة عالية على التنسيق وعلى ضبط العلاقة بين "المسارات الثلاثة" حتى لا تتحول إلى قنوات متنافسة داخل البلد نفسه (The Berlin Process, 2025). وفي سياق أقرب زمنيا، أعلنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إطلاق مبادرة سياسية متعددة المسارات، وتأسيس لجنة استشارية ضمن هذه المبادرة (UNSMIL, 2025)، بما يعكس اتجاها أمميا لإدارة التعقيد عبر "هيكلة التعدد" بدل تركه فوضويا؛ غير أن نجاح هذا الاختيار يبقى مشروطا بتحويل تعدد المسارات إلى سلم أولويات واحد وخارطة زمنية موحدة لا تسمح بتقاطع منتج للتعطيل (UNSMIL, 2025).

وتزداد حدة تجزئة الوساطة عندما تتعدد المبادرات الإقليمية في نزاع واحد، كما في السودان حيث برزت وساطات ومنابر متعددة، وجرى الحديث صراحة عن "تعدد منابر الوساطة وتضارب الأجندات" بوصفه سببا من أسباب تعثر وقف الحرب، لأن كل منصة تملك رعاة مختلفين وحسابات مختلفة، ما ينتج رسائل تفاوضية متعارضة ويربك تراتبية الضغط والحوافز (مركز الجزيرة للدراسات، 2025).

وخلاصة هذا المحور أن تعدد الوسطاء ليس مشكلة في ذاته، بل يصبح مشكلة عندما يغيب تنسيق الوسطاء (mediator coordination) وتغيب "حوكمة المسار" (process governance): أي من يقود؟ ما المرجعية؟ كيف تتكامل الأدوار؟ وما آلية فض التعارض بين المبادرات؟ دون ذلك، يغدو التعدد مضاعفا لكلفة التسوية لا ميسرا لها.

الفقرة الثانية: تعقد ساحات الصراع: الحروب بالوكالة، تعدد الفاعلين المسلحين، و اقتصاد الحرب كعوامل تفرغ الوساطة من أثرها

حتى لو تحقق قدر من التنسيق بين الوسطاء، فإن الحروب المعاصرة تخلق عوائق بنيوية تجعل "التسوية الشاملة" أصعب من ذي قبل. أول هذه العوائق هو الطابع الشبكي للنزاع: فبدل طرفين واضحين، نجد فواعل مسلحة متعددة، وتشكيلات محلية، ورعاة خارجيين، وتقاطعات قبلية/مناطقية/اقتصادية. وهذا التعقيد يعني أن الوسيط لا يواجه قرارا سياسيا واحدا، بل يواجه سلسلة من "مراكز القرار"

المتناثرة، حيث قد يلتزم المستوى السياسي بوقف إطلاق نار بينما لا تلتزم به وحدات ميدانية أو فصائل حليفة؛ فتتآكل الثقة سريعا وتنهار الاتفاقات عند أول اختبار تقني (United Nations, 2022).

العائق الثاني يتمثل في الحرب بالوكالة وتضارب مصالح الرعاة؛ إذ يصبح جزء من قرار الحرب والسلم خارج الأطراف المحلية، ما يجعل "نضج النزاع" (ripeness) غير مكتمل: قد تصل الأطراف المحلية إلى قناعة بجدوى التهدئة، بينما يرى الراعي الخارجي أن استمرار الضغط يخدم حساباته الإقليمية، فتفرغ الوساطة من مضمونها أو تحول إلى هدنة مؤقتة لإعادة التموضع. وتظهر هذه الإشكالية بوضوح في نزاعات "مموضعة إقليميا"، كما تناقش أدبيات اليمن التي تربط مسارات الوساطة بتعدد أدوار الفاعلين الإقليميين وتداخلها بين وسيط وطرف في آن واحد (PRIO, 2025).

أما العائق الثالث فهو اقتصاد الحرب: شبكات تهريب، جبايات، اقتصاد ظل، مصالح لفاعلين مسلحين تستفيد من استمرار النزاع. في هذه البيئة، لا يكفي اتفاق سياسي عام؛ لأن الحوافز المادية لاستمرار القتال قد تكون أعلى من مكاسب السلام لدى بعض الفواعل. لذلك تبرز أهمية "المسارات المساندة" داخل الوساطة (اقتصادية/إنسانية/حوكمة)، ليس كترف تفاوضي، بل كشرط لتقليل دوافع التعطيل. ويظهر ذلك في الحالة الليبية حيث يشار إلى مسارات متعددة داخل العملية السياسية، ومنها مسارات تتصل بالحكم والاقتصاد، في محاولة لمعالجة جذور المأزق لا مظاهره فقط (Chatham House, 2025).

ولأن التعقيد الميداني يسقط الاتفاقات بسهولة، يتزايد وزن التدابير الجزئية لبناء الثقة كاختبارات عملية لقدرة الوساطة على إنتاج نتائج. مثال حديث وموثق في اليمن: اتفاق إطلاق/تبادل محتجزين بقرابة 2,900 شخص بوساطة وإشراف أممي وبمشاركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ وهو نموذج يظهر كيف يمكن لملف إنساني محدد أن يبني زخما ويخفض منسوب العداء، لكنه يبرز كذلك محدودية النتائج الجزئية ما لم تربط بمسار سياسي وترتيبات أمنية قابلة للتحقق (AP News, 2025).

وبناء عليه، فإن تعثر الوساطة في الحروب المعاصرة يتأسس على تفاعل عاملين: (1) تجزئة الوساطة وتنافس المنابر، و(2) تعقد ساحة الحرب بما يضعف وحدة القرار ويزيد كلفة التنفيذ. ومن هنا تتجه "آفاق التجاوز" في المطلب الثاني إلى فكرة محورية: إنقاذ الوساطة لا يكون بتكثير المبادرات، بل بهندسة مسار واحد متعدد المستويات (مسار سياسي يقوده إطار مرجعي واضح، ومسارات مساندة منسقة)، مع ضمانات تنفيذ قابلة للرصد والتدرج.

المطلب الثاني: آفاق تفعيل الوساطة: تنسيق الوسطاء، توحيد المسارات، وبناء ضمانات التنفيذ

ينصرف هذا المطلب إلى الإجابة عن سؤال "كيف يمكن إنقاذ الوساطة من مأزقها" في الحروب المعاصرة، ليس عبر تكثير المبادرات، بل عبر حوكمة العملية التفاوضية: توحيد المرجعية، توزيع الأدوار بين الوسطاء، ورفع قابلية الاتفاق للتنفيذ عبر ضمانات تقنية ومؤسساتية. لذلك يتناول: (أولا) آليات تنسيق

الوسطاء وبناء مسار تفاوضي واحد متعدد المستويات، ثم (ثانيا) شروط تصميم اتفاقات قابلة للصمود من خلال التحقق، والمراقبة، والتدرج في التنفيذ (United Nations, n.d.; HD Centre, 2024).

الفقرة الأولى: تنسيق الوسطاء وتوحيد المسارات: من "تعدد المبادرات" إلى "حوكمة مسارواحد"

أولا: منطق التنسيق: التعدد لا يلغى بل يحكم

تظهر الخبرة الحديثة أن علاج "تجزئة الوساطة" لا يقوم على إقصاء الوسطاء المتعددين بقدر ما يقوم على تنسيقهم داخل بنية قيادة واضحة: وسيط قائد (lead mediator) أو إطار أممي/إقليمي جامع، مع توزيع وظيفي للأدوار (تيسير سياسي، مسار أمني، مسار إنساني/اقتصادي، وخبرات تقنية). جوهر هذه الفكرة هو تحويل التعدد من مصدر لتعطيل المسار إلى مصدر لإسناده: وسيط يملك الشرعية الإطارية، وآخر يملك النفاذ إلى طرف محدد، وثالث يملك أدوات حوافز/ضغط؛ لكن جميعهم يتحركون وفق مرجعية واحدة وخريطة طريق واحدة تمنع تضارب الرسائل وتسمح بتراكم التقدم بدل إعادة البدء من الصفر (United Nations, n.d.).

وتبرز الحاجة إلى هذا المنطق أكثر حين تشير الأدلة الكمية الحديثة إلى أن كثيرا من اتفاقات 2024 انصبت على ترتيبات إنسانية ووقف إطلاق نار مؤقت، بما يعكس انتقالا نحو "وساطة قصيرة النفس" تدير الأعراض أكثر مما تنهي النزاع؛ ما يجعل توحيد المسار ضرورة لضمان أن الاتفاقات الجزئية تتحول إلى درجات في سلم تسوية، لا إلى جزر معزولة (Peter et al., 2025).

ثانيا: أمثلة تطبيقية: حين يصنع التنسيق "نتيجة قابلة للقياس"

يستأنس هنا بنموذج مبادرة "ممر الحبوب" في البحر الأسود بوصفه مثالا على وساطة منسقة بين الأمم المتحدة وتركيا في ملف اقتصادي-إنساني عالي الحساسية. فقد وصفت الوساطة الأممية-التركية بأنها "ومضة دبلوماسية نادرة" في سياق حرب واسعة الاستقطاب، لأنها التقطت ملفا محددا، وبنت له آليات تشغيل ومراقبة، وربطته بحوافز تتصل بالأمن الغذائي العالمي (International Crisis Group, 2022). كما تظهر المعطيات الإخبارية اللاحقة أن محاولات إحياء ترتيبات الملاحة/الشحن ظلت رهينة هشاشة البيئة السياسية، لكن وجود وسيطين منسقين (تركيا والأمم المتحدة) ظل شرطا سابقا لأي تقدم حتى عندما اقتربت تفاهمات جديدة ثم تعطلت في اللحظة الأخيرة (Reuters, 2024).

وفي السياق الإقليمي، يقدم اتفاق استئناف العلاقات السعودية-الإيرانية (برعاية صينية) درسا مختلفا: ليس في "كثرة الوسطاء"، بل في وحدة المنبر والسرية الإجرائية مع صياغة التزامات محددة زمنيا (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023). الدلالة هنا أن توحيد المسار لا يعني دائما منصة أممية؛ بل يعني منع تشتت التفاوض بين مبادرات متنافسة، وتحصين العملية من الاستخدام التكتيكي للأطراف.

خلاصة هذه الفقرة أن توحيد المسار لا يلغي تعدد الفاعلين، بل يبنيه داخل "معمار تفاوضي" واضح: مرجعية واحدة، رسالة واحدة، وتقدم قابل للتراكم. من دون ذلك، تتحول كثرة الوسطاء إلى فرصة للأطراف لتعظيم المكاسب التفاوضية عبر المماطلة، لا لإنهاء الحرب.

الفقرة الثانية: ضمانات التنفيذ: كيف تصمم تسوية "تقاوم الانهيار"؟

أولا: التحقق والمراقبة: وقف إطلاق النار ليس نصا سياسيا بل نظام تشغيل

تتكرر في الحروب المعاصرة ظاهرة "اتفاق يوقع ثم ينهار"، وغالبا لأن الاتفاق يكتب كبيان سياسي عام دون أن يترجم إلى آليات تحقق وتشغيل: من يراقب؟ كيف تعرف الخروقات؟ ما قنوات الإبلاغ؟ كيف تحل الحوادث الميدانية قبل أن تتوسع؟ لذلك تركز الأدلة الإرشادية المتخصصة على أن وساطة وقف إطلاق النار يجب أن تعنى بالعناصر التقنية: خطوط التماس، نقاط الارتكاز، نزع السلاح المرحلي، لجان مشتركة، وتدفق المعلومات؛ لأن الثقة في النزاعات المسلحة لا تبنى بالنية بل بالقدرة على "الرصد والتحقق" (United Nations, n.d.).

وعمليا، كلما كان النزاع متعدد الفاعلين، زادت قيمة "آلية التحقق" بوصفها بديلا عن الاتهام المتبادل. فغياب المراقبة يحول كل حادث ميداني إلى مادة تعبئة وتبرير للتصعيد، بينما وجودها يسمح باحتواء الحوادث داخل قناة مؤسسية. لهذا نجد أن كثيرا من جهود الوساطة الحديثة تميل إلى بناء هياكل متابعة حتى في الاتفاقات الجزئية، لأن الاتفاق الجزئي دون متابعة لا يصنع تراكما بل يصنع خيبة جديدة (Peter et al., 2025).

<u>ثانيا: التدرج والحوافز وربط "الجزئي" بـ"السياسي": تحويل المكاسب الإنسانية إلى رافعة سياسية</u>

تواجه الوساطة معضلة إضافية: حتى لو نجح اتفاق إنساني (ممرات، تبادل محتجزين، وصول مساعدات)، قد يبقى معزولا عن المسار السياسي. هنا تصبح الاستراتيجية الفعالة هي التدرج: تحويل كل اتفاق جزئي إلى "اختبار ثقة" يفتح الباب لخطوة أعلى، وربط ذلك بحوافز تدريجية (تخفيف قيود، دعم اقتصادي، ضمانات أمنية) أو كلفة تعطيلية واضحة. هذا ما تؤكده تقارير الممارسة لدى مؤسسات الوساطة التي تشدد على ضرورة ملاءمة أدوات التنفيذ مع تغير بيئة النزاع، وبناء ترتيبات تراكمية بدل القفز إلى تسوية شاملة بلا أرضية (HD Centre, 2024; HD Centre, 2024–2027 Strategy).

وفي الفضاء العربي، تتأكد قيمة "تأمين الوسيط" نفسه واستمرارية قنواته كشرط لتنفيذ أي تفاهم؛ إذ قد تؤدي استهدافات سياسية/عسكرية أو حملات نزع الشرعية ضد الوسيط إلى تقويض العملية حتى لو كانت الشروط التقنية جاهزة. وتظهر تحليلات عربية حديثة كيف يشتغل "الضغط على الوسيط" كتكتيك لتعطيل المسار أو انتزاع شروط أفضل، ما يجعل حماية العملية (عملية التفاوض) جزءا من ضمانات التنفيذ لا مجرد تفصيل (مركز الجزيرة للدراسات، 2025).

وعليه، فإن ضمانات التنفيذ ليست "ملحقا" بعد الاتفاق، بل هي قلبه: مراقبة قابلة للتحقق، آلية تدبير الخروقات، تدرج في الالتزامات، وحوافز/كلفة واضحة، مع ربط الاتفاقات الجزئية بمسار سياسي جامع حتى لا تتحول الوساطة إلى إدارة أزمة دائمة.

خاتمة:

خلص هذا المقال إلى أن مأزق الوساطة الدولية في الحروب المعاصرة ليس عارضا ولا مرتبطا بملف دون آخر، بل هو نتيجة مباشرة لتحولين متلازمين: تحول في طبيعة النزاع نفسه من صراعات ثنائية واضحة إلى حروب شبكية متعددة الفاعلين والمستويات، وتحول في بنية الوساطة من مسار تفاوضي موحد إلى مبادرات متوازية تتنافس على الشرعية وتختلف في المرجعيات والأدوات. لذلك لم يعد معيار نجاح الوساطة هو "إطلاق مسار" أو "توقيع اتفاق"، بل قدرتها على بناء تراكم تفاوضي متدرج يقود إلى تسوية قابلة للصمود، ويحول تدابير التهدئة إلى خطوات في سلم حل سياسي وأمني واضح.

وبين التحليل أن تعدد الوسطاء والمنابر، حين يكون بلا تنسيق، يفتح المجال أمام سلوك تفاوضي انتقائي لدى أطراف النزاع، ويضعف وحدة الرسائل والضغط والحوافز، ويجعل الاتفاقات الجزئية غير قادرة على التحول إلى تسوية شاملة. كما كشف المقال أن تعقد ساحات الصراع—بسبب تعدد الفاعلين المسلحين، والحروب بالوكالة، واقتصاد الحرب—يحول كثيرا من الاتفاقات إلى ترتيبات قصيرة الأمد، لأن الإرادة السياسية وحدها لا تكفي ما لم تسندها آليات تحقق ومراقبة وتدبير للخروقات. وعليه، فإن الوساطة الفاعلة اليوم تتطلب انتقالا من منطق "المبادرة" إلى منطق "الحوكمة التفاوضية": قيادة واضحة، مرجعية واحدة، تصميم مسار متعدد المستويات، وضمانات تنفيذ دقيقة.

وانطلاقا من ذلك، فإن تحسين فرص التسوية لا يمر عبر تكثير المبادرات، بل عبر رفع "قابلية التنفيذ" و"وحدة المسار" و"تراكم الثقة"، أي جعل الوساطة عملية مؤسسية منتجة لنتائج قابلة للقياس، لا مجرد نشاط دبلوماسي لإدارة الأزمة. كما يقتضي الأمر إدماج البعد المجتمعي في التسوية دون الوقوع في فخ التمثيل الشكلي، بما يعزز الشرعية ويقلص احتمالات الانهيار بعد التوقيع، خصوصا في النزاعات الداخلية ذات الامتدادات الإقليمية والدولية.

التوصيات:

<u>أولا: توصيات موجهة للوسطاء والمنظمات الدولية والإقليمية</u>

- توحيد المرجعية والمسار عبر اعتماد "مسار تفاوضي واحد" يجمع المسارات الفرعية (السياسي – الأمني – الإنساني - الاقتصادي) داخل خارطة طريق موحدة تمنع تضارب الرسائل وتضمن تراكم التقدم.
- تفعيل تنسيق الوسطاء من خلال آلية قيادة واضحة (وسيط قائد/إطار جامع) وتوزيع وظيفي للأدوار يمنع المنافسة على الشرعية ويحول التعدد إلى تكامل.

- هندسة العملية التفاوضية قبل إطلاقها: قواعد المشاركة، إدارة المعلومات، ترتيب الأولويات، وتحديد آليات فض الخلاف داخل المفاوضات لتقليل المماطلة والتسويف.
- رفع قابلية التنفيذ بجعل أي اتفاق—خصوصا وقف إطلاق النار—مرتبطا منذ البداية بآليات تحقق ومراقبة وتدبير للخروقات، مع تعريف واضح لمعايير الانتهاك وخطوط الإبلاغ والاستجابة.
- اعتماد مبدأ التدرج بتحويل الاتفاقات الجزئية (إنسانية/اقتصادية) إلى درجات في سلم سياسي-أمني، وربط كل درجة بحوافز قابلة للإنفاذ وبالتزامات محددة زمنيا ومؤشرات متابعة.

ثانيا: توصيات موجهة للأطراف المتحاربة والفاعلين المحليين

- إقرار حد أدنى من القبول الإجرائي: الاعتراف بقواعد المسار حتى مع استمرار الخلاف السياسي، لأن غياب القبول يحول الوساطة إلى واجهة لا أكثر.
- توحيد قنوات القرار الداخلي داخل كل طرف بقدر الإمكان، أو على الأقل ضبط العلاقة بين القيادة السياسية والوحدات الميدانية، لتقليل الانفلات الذي ينسف الاتفاقات.
- تجفيف دوافع التعطيل عبر إدراج ملفات اقتصاد الحرب ضمن ترتيبات التسوية (ضبط الجبايات، مراقبة الموارد، آليات شفافة للمساعدات)، لأن استمرار مكاسب الحرب يقوض السلام.
- بناء الثقة عبر التزامات قابلة للتحقق بدل الخطابات العامة، والتركيز على إجراءات واضحة قصيرة الأمد تقاس نتائجها سريعا وتمهد للخطوات الأكبر.

ثالثا: توصيات موجهة للدول الراعية والقوى الخارجية

- فصل دور الراعي عن دور الطرف قدر الإمكان، لأن الجمع بينهما يفقد الوساطة ثقة أحد الأطراف ويحولها إلى ساحة تنازع نفوذ.
- الالتزام بمرجعية موحدة وتجنب إطلاق مبادرات موازية خارج المسار الجامع، لأن تعدد المنابر يعيد إنتاج الأزمة بدل حلها.
- ربط الدعم والحوافز بسلوك الأطراف وبمراحل تنفيذ محددة، مع تجنب تقديم مكاسب مجانية تشجع على المماطلة.

رابعا: توصيات منهجية لضمان الاستدامة

- اعتماد قاعدة: لا اتفاق بلا آلية تحقق، ولا آلية تحقق بلا معلومات، ولا معلومات بلا شفافية تشغيلية داخل المسار.
- قياس النجاح بمؤشرات بسيطة: استقرار وقف إطلاق النار، انخفاض الخروقات، انتظام اجتماعات اللجان المشتركة، تقدم الخطوات المرحلية، ثم الانتقال إلى ترتيبات سياسية أوسع.
- حماية العملية التفاوضية من "الانهيار الإعلامي" عبر استراتيجية تواصل مسؤولة تقلص الشائعات والتحريض وتحافظ على الحد الأدنى من الثقة أثناء التفاوض.

لائحة المراجع:

Beaujouan, J. (2024, October 7). Conflict and peacemaking in the era of global fragmentation. PeaceRep (Peace and Conflict Resolution Evidence Platform), University of Edinburgh.

Bell, C. (2024). "Multimediation": Adapting in response to fragmentation. In T. Whitfield (Ed.), Still time to talk: Adaptation and innovation in peace mediation (Accord 30). Conciliation Resources.

Bercovitch, J., & Rubin, J. Z. (Eds.). (1992). Mediation in international relations: Multiple approaches to conflict management. Macmillan.

Centre for Humanitarian Dialogue (HD Centre). (2024). Annual report 2024. Geneva: HD Centre.

Clayton, G. (2025). Pause for thought: Contemporary ceasefire politics (Oslo Forum Background Paper). Geneva: Centre for Humanitarian Dialogue (HD Centre).

Conciliation Resources. (2024). Still time to talk: Adaptation and innovation in peace mediation (Accord 30). London: Conciliation Resources.

Crocker, C. A., Hampson, F. O., & Aall, P. (Eds.). (1999). Herding cats: Multiparty mediation in a complex world. Washington, DC: United States Institute of Peace Press.

Eaton, T. (2025). Escaping the cycle of conflict in Libya: Why an enhanced "economic track" must be integrated into political negotiations. London: Chatham House.

Hellmüller, S. (2022). Peacemaking in a shifting world order: A macro-level analysis of UN mediation in Syria. Review of International Studies, 48(3), 543–559. https://doi.org/10.1017/S026021052200016X

International Crisis Group. (2022, August 3). Who are the winners in the Black Sea grain deal? International Crisis Group (Q&A).

Michiels, M., & Kizilkaya, Z. (2022). Mediation in Syria: A comparative analysis of the Astana and the Geneva processes. Syria Studies, 14(1). (Published October 28, 2022).

Palik, J. (2024). The elephant in the room: How Saudi Arabia's multiple roles in Yemen influence mediation efforts. Oslo: Peace Research Institute Oslo (PRIO).

Touval, S., & Zartman, I. W. (Eds.). (2001). International mediation in theory and practice. Boulder, CO: Westview Press.

United Nations. (2012). Guidance for effective mediation (A/66/811, Annex). New York, NY: United Nations.

United Nations Department of Political and Peacebuilding Affairs (DPPA). (n.d.). UN guidance, policy and practice documents on mediation (Peacemaker resources). United Nations.

United Nations Security Council. (2025, August 8). Report of the Secretary-General on the United Nations Support Mission in Libya (S/2025/509). United Nations.

United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL). (2025, February 4). UNSMIL announces the establishment of the Advisory Committee (Press release). United Nations.

UN Trade and Development (UNCTAD). (2022, October 20). A trade hope: The role of the Black Sea Grain Initiative in bringing relief to global food markets (UNCTAD policy brief/report). United Nations.

UN Trade and Development (UNCTAD). (2023, March 19). Black Sea Grain Initiative extended. United Nations.

Whitfield, T. (2024). Mediation alongside the hell of war: The Black Sea grain deal. In T. Whitfield (Ed.), Still time to talk: Adaptation and innovation in peace mediation (Accord 30). Conciliation Resources.

Wallensteen, P. (2015). Understanding conflict resolution: War, peace and the global system (4th ed.). Cambridge: Polity Press.

Zartman, I. W. (2000). Ripeness: The hurting stalemate and beyond. In P. C. Stern & D. Druckman (Eds.), International conflict resolution after the Cold War (pp. 225–250). Washington, DC: National Academies Press.

بن عبد الله، ك. (2023، 30 مارس). التطبيع السعودي–الإيراني برعاية صينية: الدلالات والحدود. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

شافعي، ب. ح. (2025، 10 أغسطس). دور هيئة الإيغاد في تسوية الصراعات.. السودان نموذجا. مركز الجزيرة للدراسات.